

دار التمويل ش.م.ع.

البيانات المالية المرحلية الموحدة والموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018

دار التمويل ش.م.ع

البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

الصفحات

١	تقرير المراجعة حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
٣ - ٢	بيان المركز المالي المرحلي الموحد الموجز
٤	بيان الدخل المرحلي الموحد الموجز
٥	بيان الدخل الشامل المرحلي الموحد الموجز
٦	بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي الموحد الموجز
٧	بيان التدفقات النقدية المرحلي الموحد الموجز
٤٤ - ٨	إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة



تقرير المراجعة إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة دار التمويل ش.م.ع.

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي الموحد المرحلي الموجز المرفق لشركة دار التمويل ش.م.ع ("الشركة") وشركتها التابعة (يشار إليهم معاً باسم "المجموعة") كما في ٣١ مارس ٢٠١٨، والبيانات الموحدة المرحلية الموجزة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة وعرضها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ - التقارير المالية المرحلية. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام المراجعة رقم ٢٤١٠، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن عملية مراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة على توجيه استفسارات في المقام الأول من الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وكذلك تطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق عملية المراجعة يعتبر في الأساس نطاقاً محدوداً مقارنةً بنطاق عملية التدقيق المنجزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي فإن نطاق عملية المراجعة لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على دراية بكافة الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق. وبناءً على ذلك، فإننا لا نبدى رأياً تدقيقياً في هذا الشأن.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ - التقارير المالية المرحلية.

برايس ووترهاوس كوبرز

٦ مايو ٢٠١٨

جانك فاخوري

جانك فاخوري

سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٣٧٩
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي المرحلي الموحد الموجز

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم (مدققة)	في ٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم (غير مدققة)	إيضاح	الموجودات
١٧,٤٣٧	١٩,٧٣٤	٨	أرصدة نقدية
٧٠١,٠٣٢	٦٧٧,٨٩١	٨	مبالغ مستحقة من بنوك
٧١٦,٣٤١	٦٢٣,٣٨٥	٩	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
١٧٦,٣٥٨	١٤٩,٧٥٨	٩	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٨١,٦٥٤	٧٠,٨١١	٩	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
٢,٣٣٥,٨٠١	٢,١٧٩,٤٩٦	١-١٠	قروض وسلفيات
١٧٣,٣٧٠	١٦١,٠٣٠	٢-١٠	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية
٥١,٧٢٠	٥٢,٠٤٩		استثمار في شركة زميلة
١٣,٨٩٠	١٥,٥٢٤		ممتلكات وتجهيزات ومعدات
٦,٩٦٦	٦,٧٧٠		موجودات غير ملموسة
٨٢,٠٧٠	٨٢,٠٧٠		استثمارات عقارية
٢٠٨,٢٠٠	٢٦٣,٥٢٤		فوائد مدينة وموجودات أخرى
<u>٤,٥٦٤,٨٣٩</u>	<u>٤,٣٠٢,٠٤٢</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٢,٩٥٠,٥٤٤	٢,٧٦٠,٠٤٩	١١	ودائع العملاء وحسابات هامشية
٢٣,٨٣١	٢٩,٥١٣	٨	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٦٦,٤١٠	٢٦٢,٠٠٠		قروض قصيرة الأجل
١٢٠,٨٣٤	١٠٠,٠٠١		قروض متوسط الأجل
٢٨٦,٣٩٧	٣٠٩,٩٥٣		فوائد دائنة ومطلوبات أخرى
١٣,٦٢٤	١٣,٩٤٠		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>٣,٦٦١,٦٤٠</u>	<u>٣,٤٧٥,٤٥٦</u>		مجموع المطلوبات

OS

دار التمويل ش.م.ع

بيان المركز المالي المرحلي الموحد الموجز (تابع)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم (مدققة)	في ٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم (غير مدققة)		حقوق الملكية
٣١٠,٠٥٠	٣١٠,٠٥٠	١٢	رأس المال
(٢١,٤٠٢)	(٢١,٤٠٢)	١٣	أسهم خزينة
(١,٧٥٠)	(١,٧٥٠)	١٤	خطة مدفوعات الموظفين المبنية على أسهم احتياطي قانوني
١٤٦,١٨٥	١٤٦,١٨٥		تغيرات متراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٦,٣٠٥)	(١٢,١٠٥)		أرباح محتجزة
١١٧,٣٤٩	٤٩,٠٣٦		صكوك الشق الأول
٢٨٣,٥٥٠	٢٨٣,٥٥٠		مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة
٣,١٩٠	-		
٨٣٠,٧٦٧	٧٥٣,٥٦٤		الحصص غير المسيطرة
٧٢,٤٣٢	٧٣,٠٢٢		مجموع حقوق الملكية
٩٠٣,١٩٩	٨٢٦,٥٨٦		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
٤,٥٦٤,٨٣٩	٤,٣٠٢,٠٤٢		التزامات ومطلوبات طارئة
١,٩٥٠,٤٦١	١,٩٢٥,٨٨٥	١٥	

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة وصرح بإصدارها بتاريخ ٦ ماي ٢٠١٨ وقعها بالنيابة عنه:


السيد/ حميد تاييب
المدير العام


السيد/ محمد القبيسي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المرحلي الموحد الموجز

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في
٣١ مارس

٢٠١٨	٢٠١٧	إيضاح
ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
٥٦,٩٩٧	٦٤,٣٨٨	٥ إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(١٧,٤٢٦)	(١٨,٨١٨)	٥ مصاريف الفوائد والأرباح الموزعة على المودعين
٣٩,٥٧١	٤٥,٥٧٠	٥ صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٦,٣١٧	٤,٩١٨	٥ صافي الإيرادات من الأدوات الدائمة
٤٥,٨٨٨	٥٠,٤٨٨	٥ صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وصافي الإيرادات من السندات الدائمة
١٨,٨٧٧	١٧,٢٧٧	٥ إيرادات الرسوم والعمولات
(٤,٣٨٩)	(٣,٨٣٢)	٥ مصاريف الرسوم والعمولات
١٤,٤٨٨	١٣,٤٤٥	٥ صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٥,٩٣٦	١٤,١٧٩	٦ صافي إيرادات الاستثمار
(١١,٠٠٠)	(٢٢,٤٧٨)	١-١٠ خسارة انخفاض قيمة الائتمان للقروض والسلفيات
(٣,١٣٧)	(١,٦٤٨)	٢-١٠ خسارة انخفاض قيمة الائتمان للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٦,٧٧٤	١٢,٨٠١	٢-١٠ صافي إيرادات التأمين
٢١,٧٣٥	٦,٤٠٢	٢-١٠ إيرادات تشغيلية أخرى
٨٠,٦٨٤	٧٣,١٨٩	٢-١٠ صافي الإيرادات التشغيلية
(٤١,٤٢٩)	(٣٥,٧١١)	٦ رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين
(١,٧٨٥)	(٢,٠٠٣)	٦ استهلاك ممتلكات وتجهيزات ومعدات
(١٩٦)	(١٩٦)	٦ إطفاء موجودات غير ملموسة
(١٤,٥٢٨)	(١٤,٦٨٣)	٦ مصاريف عمومية وإدارية
٢٢,٧٤٦	٢٠,٥٩٦	٦ ربح التشغيل
٢,٣٢٦	٣٣٠	٦ حصة من نتائج شركة زميلة
٢٥,٠٧٢	٢٠,٩٢٦	٦ ربح الفترة
٢٥,٢٠٧	١٨,٧٨٥	العائد إلى:
(١٣٥)	٢,١٤١	مساهمي الشركة الأم
٢٥,٠٧٢	٢٠,٩٢٦	الحصص غير المسيطرة
٠,٠٧	٠,٠٤	العائد الأساسي والمخفض على السهم المنسوب إلى الأسهم العادية (بالدرهم)

بيان الدخل الشامل المرحلي الموحد الموجز

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في
٣١ مارس

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح
ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
٢٥,٠٧٢	٢٠,٩٢٦	ربح الفترة
		(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر:
		بنود لن يُعاد تصنيفها في بيان الدخل المرحلي الموحد الموجز:
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة
٦,٤٢٨	(٤,٤٨٤)	من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(٤,٥٤٠)	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
٦,٤٢٨	(٩,٠٢٤)	(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للفترة
٣١,٥٠٠	١١,٩٠٢	مجموع الدخل الشامل للفترة
		العائد إلى:
٣١,٤٩٤	٩,٩٢٤	مساهمي الشركة الأم
٦	١,٩٧٨	الحصص غير المسيطرة
٣١,٥٠٠	١١,٩٠٢	

٥٨

دار التمويل ش.م.ع

بيان التغييرات في حقوق الملكية المرحلي الموحد الموجز

	الحصص، غير المسيطرة	العائد إلى مساهمي الشركة الأم	صكوك الشق الأول	مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة	أرباح مختصة	تغيرات القيمة العادلة في	احتياطي قانوني	موظفون معينة	أسهم خزينة	رأس المال	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المجموع	٧٣٠٧٩١	٨٧٩٠٩٦١	٢٨٨١٧٠٠	١٠٩٧٦	١٣٣٠٣٢٧	١٧٠٤٩٣	١٤٢٠٧٥٢	(١٠٧٥٠)	(١٢٠٥٨٧)	٣١٠٠٥٠٠	٣١٠٠٥٠٠
	(١٦٣٥)	٢٥٠٢٠٧	-	-	٢٥٠٢٠٧	٦٠٢٨٧	-	-	-	-	-
	١٤١	٦٠٢٨٧	-	-	-	٦٠٢٨٧	-	-	-	-	-
	٦	٣١٠٤٩٤	-	-	-	٦٠٢٨٧	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	٣٠٩	(٣٠٩)	-	-	-	-	-
	-	(١٨٠١٧٠)	-	-	(١٨٠١٧٠)	-	-	-	-	-	-
	-	(٨٠٨١٥)	-	-	-	-	-	-	(٨٠٨١٥)	-	-
	-	١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	(٥٠٦٢٥)	(٥٠٦٢٥)	-	(٥٠٦٢٥)	-	-	-	-	-	-
	٧٣٠٧٩٧	٨٨٠٠٣٤٥	٢٩٠٠٢٠٠	١٠٩٧٦	١٣٥٠٠٤٨	٢٣٠٤٧١	١٤٢٠٧٥٢	(١٠٧٥٠)	(٢١٠٤٠٢)	٣١٠٠٥٠٠	٣١٠٠٥٠٠
	٧٢٤٤٣٢	٨٣٠٠٧٦٧	٢٨٣٠٥٥٠	٤٠٥٤٠	١١٥٠٨٩٩	(٦٠٣٠٥)	١٤٦٠١٨٥	(١٠٧٥٠)	(٢١٠٤٠٢)	٣١٠٠٥٠٠	٣١٠٠٥٠٠
	-	(٦٦٠٣٦١)	-	-	(٦٦٠٣٦١)	-	-	-	-	-	-
	٧٢٤٤٣٢	٧٦٤٤٠٦	٢٨٣٠٥٥٠	٤٠٥٤٠	٤٩٠٥٣٨	(٦٠٣٠٥)	١٤٦٠١٨٥	(١٠٧٥٠)	(٢١٠٤٠٢)	٣١٠٠٥٠٠	٣١٠٠٥٠٠
	٢٠١٤١	١٨٠٧٨٥	-	-	١٨٠٧٨٥	-	-	-	-	-	-
	(١٦٣)	(٤٠٣٦١)	-	-	-	(٤٠٣٦١)	-	-	-	-	-
	-	(٤٠٤٠)	-	(٤٠٤٠)	-	(٤٠٣٦١)	-	-	-	-	-
	١٠٩٧٨	٩٠٩٢٤	-	(٤٠٤٠)	١٨٠٧٨٥	(٤٠٣٦١)	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	(١٤٧٩)	-	-	-	-	-
	-	(١٥٠١٤١)	-	-	١٤٧٩	(١٤٧٩)	-	-	-	-	-
	(١٣٨٨)	-	-	-	(١٥٠١٤١)	-	-	-	-	-	-
	-	(٥٠٦٢٥)	-	-	(٥٠٦٢٥)	-	-	-	-	-	-
	٧٣٠٢٢٢	٧٥٣٠٥٦٤	٢٨٣٠٥٥٠	-	٤٩٠٠٣٦	(١٢٠١٠٥)	١٤٦٠١٨٥	(١٠٧٥٠)	(٢١٠٤٠٢)	٣١٠٠٥٠٠	٣١٠٠٥٠٠
	٨٦٠٥٨٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٨ إلى ٤٤ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(٦)

بيان التدفقات النقدية المرحلي الموحد الموجز

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في
٣١ مارس

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح
ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
٢٥,٠٧٢	٢٠,٩٢٦	
١,٧٨٥	٢,٠٠٣	
١٩٦	١٩٦	
(٢,٣٢٦)	(٣٣٠)	٦
(١٨,٥٩١)	(٢٢,٠٨٧)	٦
١٩١	٥٢١	٦
١٢,٤٦٤	٧,٣٨٧	٦
١١,٠٠٠	٢٢,٤٧٨	١-١٠
٣,١٣٧	١,٦٤٨	٢-١٠
-	(٤,٥٤٠)	
-	(١,٣٨٨)	
٥٦٣	٣١٦	
٣٣,٤٩١	٢٧,١٣٠	
٤٩٢	٦,٢٠٨	
(١٥٦,٦٨٦)	٧١,٩٤٩	
(٤٥,٥٢٦)	(٥٥,٣٢٤)	
(٤,٨٢٩)	-	
(٢١٣,١٧٩)	(١٩٠,٤٩٥)	
٣٥,١٢١	٢٣,٥٥٦	
٢,٩٧٨	-	
(٣٤٨,١٣٨)	(١١٦,٩٧٦)	
(٨١,١٠٠)	(٤٥,٧٦٥)	
٨٦,٩٢٤	١٣٤,٢٣٩	
(٦,٠٥٢٠)	(٣٣,٧٢٦)	
١,٨٩٣	٥٢,٤١٨	
٨	١٠,٨٤٣	
(١,٧٨٩)	(٣,٦٣٧)	
١٨,٥٩١	٢٢,٠٨٧	
(٣٥,٩٩٣)	١٣٦,٤٥٩	
٢٠,٠٠٠	(٤,٤١٠)	
(١٢,٥٠٠)	(٢٠,٨٣٣)	
١,٥٠٠	-	
(٥,٦٢٥)	(٥,٦٢٥)	
(١٨,١٧٠)	(١٥,١٤١)	
(٨,٨١٥)	-	
(٢٣,٦١٠)	(٤٥,٠٠٩)	
(٤٠٧,٧٤١)	(٢٦,٥٢٦)	
٧٣٧,٦٠٨	٦٨٨,٦٣٨	
٣٢٩,٨٦٧	٦٦٢,١١٢	٨

الأنشطة التشغيلية

ربح الفترة

تعديلات بسبب:

استهلاك ممتلكات وتجهيزات ومعدات

إطفاء موجودات غير ملموسة

حصة من نتائج شركة زميلة

إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات

خسارة من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو

الخسارة

تغير في القيمة العادلة لاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو

الخسارة

خسارة انخفاض قيمة الائتمان للقروض والسلفيات

خسارة انخفاض قيمة الائتمان للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة

ربح من الاستحواذ على استثمار في شركات تابعة

صافي الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

التغيرات في رأس المال العامل:

موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

قروض وسلفيات

فوائد مدينة وموجودات أخرى

موجودات محتفظ بها بغرض البيع

ودائع العملاء وحسابات هامشية

فوائد دائنة ومطلوبات أخرى

مطلوبات محتفظ بها بغرض البيع

صافي التدفقات النقدية الصادرة عن الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

الأخر

شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو

الخسارة

متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

شراء ممتلكات وتجهيزات ومعدات

توزيعات أرباح مقبوضة

صافي التدفقات النقدية الواردة من (الصادرة عن) الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

(المسدد) / المحصل من القروض قصيرة الأجل

المسدد من القروض متوسطة الأجل

الحركة في صكوك الشق الأول

قسائم مدفوعة على صكوك الشق الأول

توزيعات أرباح نقدية مدفوعة

شراء أسهم خزينة

صافي التدفقات النقدية الصادرة عن الأنشطة التمويلية

صافي النقص في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في ١ يناير

النقد وما في حكمه في ٣١ مارس

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

١ الأنشطة

دار التمويل ش.م.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مسجلة في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية والقرارات النافذة لمجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بشركات التمويل.

تأسست الشركة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٤ وبدأت عملياتها بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٤. تمارس الشركة نشاطها من خلال مكتبها الرئيسي في إمارة أبوظبي وفروعها المنتشرة في كل من أبوظبي ودبي والشارقة والعين. تتألف الأنشطة الرئيسية للشركة من الاستثمارات وتمويل الأفراد والشركات وغيرها من الخدمات ذات العلاقة.

إن عنوان المقر الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب ٧٨٧٨، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ أساس الإعداد

لقد تم إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

وتم إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبية الدولية وامتثالاً لأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة تتوافق مع تلك السياسات المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، عدا تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المبين في الإيضاح رقم ٢-٤.

لا تشمل هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة على كافة المعلومات والإفصاحات اللازمة في البيانات المالية الموحدة الكاملة وينبغي أن تُقرأ جنباً إلى جنب مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الضروري أن تكون نتائج الفترة من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ مارس ٢٠١٨ مؤشراً على النتائج التي قد تكون متوقعة للسنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

عملاً بالتعميم الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢٠٠٨/٢٦٢٤ الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨، تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشأن الموجودات المالية والنقد وما في حكمه والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات العقارية في البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

تم اعتماد هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ ماي ٢٠١٨.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

١-٢ أساس التوحيد

تتضمن هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة (يشار إليها جميعاً باسم "المجموعة").

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت التي تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تكون المجموعة معرضة لعوائد متغيرة أو لديها حقوق فيها نتيجة مشاركتها في المنشأة إضافة إلى قدرتها على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتهاء هذه السيطرة، فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة للشركة وأنشطتها الرئيسية:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية (%)		النشاط الرئيسي
		٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
دار التمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠	خدمات التمويل الإسلامي
دار التأمين ش.م.ع	الإمارات العربية المتحدة	٤٥,١٥	٤٤,٨٣	التأمين
شركة دار التمويل للأوراق المالية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	٧٠	٧٠	الوساطة المالية
كاب إم للاستثمار ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠	الاستثمار وإدارة الأصول

المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم عند التوحيد استبعاد جميع الأرصدة والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الناتجة من المعاملات فيما بين شركات المجموعة.

٢-٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة الموجزة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ في هذه البيانات المالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنوات الحالية والسابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

١-٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة الموجزة (تابع)

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" - يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١١، "عقود البناء"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨، "الإيرادات"، والتفسيرات ذات الصلة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة، وبالتالي تكون لديه القدرة على توجيه استخدام السلعة أو الخدمة والحصول على فوائد منها. إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ هو أن المنشأة تعترف بالإيرادات لبيان تحويل السلع أو تقديم الخدمات المتفق عليها للعملاء بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. يشمل المعيار أيضاً مجموعة محكمة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تدفع المنشأة إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة وكمية وتوقيت ومدى عدم التيقن من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع عملائها.
- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" - تشتمل التعديلات على توضيحات حول تحديد التزامات الأداء والمحاسبة عن رخص حقوق الملكية الفكرية وتقييم الموكل مقابل الوكيل (العرض الإجمالي مقابل العرض الصافي للإيرادات). كما أدرج المجلس أيضاً حلاً مناسباً وعملياً إضافياً يتعلق بالانتقال إلى معيار الإيرادات الجديد.
- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ "الاستثمارات العقارية" - يوضح هذا التعديل أنه يجب أن يكون هناك تغير في الاستخدام من أجل التحويل إلى، أو من، الاستثمارات العقارية. ومن أجل تقدير ما إذا تغير استخدام العقار، يجب أن يكون هناك تقييم حول ما إذا كان العقار يلبي تعريف الاستثمار العقاري، ويجب دعم هذا التغير بدليل. وتم التأكيد على أن التغيير في النية، لوحده، لا يكفي لدعم التحويل من أو إلى الاستثمار العقاري.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢، "المدفوعات المبنية على الأسهم" - يوضح هذا التعديل أساس القياس للمدفوعات المبنية على أسهم والمسددة نقداً والمحاسبة عن التعديلات التي تغير المكافآت من مسددة نقداً إلى مسددة بحقوق الملكية. كما أنه يقدم استثناء من مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ والذي سيقضي أن تتم معاملة المكافآت كما لو أنها مملوكة بالكامل ومسددة بحقوق الملكية، إذا كان صاحب العمل ملزماً باستقطاع مبلغ الالتزام الضريبي للموظف المرتبط بالدفع المبني على الأسهم ودفع هذا المبلغ إلى هيئة الضرائب.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

١-٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة الموجزة (تابع)

• التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ "عقود التأمين" - يتناول التعديل المخاوف حيال تواريخ السريان للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" ومعيار عقود التأمين الجديد القادم. تقدم التعديلات منهجين لشركات التأمين: الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للمنشآت التي تستوفي متطلبات محددة و"منهج التغطية". وبموجب "منهج التغطية"، يُسمح لشركة إعادة التأمين، فيما يتعلق ببعض الموجودات المالية، بأن تعيد تصنيف الفرق بين المبلغ المدرج في حساب الربح أو الخسارة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمبلغ الذي كان سيتم تسجيله في الربح أو الخسارة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، من الربح أو الخسارة إلى الدخل الشامل الآخر، المجموعة قررت عدم تطبيق الإعفاء المؤقت أو منهج التغطية.

• التفسير رقم ٢٢ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعاملات التي تتم بعملات أجنبية والمقابل المدفوع مسبقاً"

ينظر التفسير في كيفية تحديد تاريخ المعاملة عند تطبيق المعيار على تطبيق تاريخ المعاملات، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١. يحدد تاريخ المعاملة سعر الصرف الذي سيتم استخدامه عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو المصروف أو الإيراد ذي الصلة. يقدم التفسير إرشادات لتحديد موعد تقديم الدفع/ القبض الواحد، وكذلك في الحالات التي يتم فيها تقديم مدفوعات/ مقبوضات.

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"، تحل النسخة الكاملة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ محل معظم الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. يحتفظ المعيار رقم ٩ بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند نشوئها. وحالياً هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقة التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يخفف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اختبارات فعالية التحوط القياسية ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص "معدل التحوط" فيظل كالمعدل الذي تستخدمه الإدارة فعلياً في أغراض إدارة المخاطر. ما يزال الاحتفاظ بالوثائق المتزامنة أمراً مطلوباً ولكن تختلف هذه الوثائق عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

تم الإفصاح عن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة في الإيضاح ٤-١.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكل مبكر

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

سارية المفعول
على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، "الإيجارات" - يحل هذا المعيار محل ١ يناير ٢٠١٩ التوجيهات الحالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، ويعد المعيار تعديلاً كبيراً في عملية المحاسبة من قبل المستأجرين على وجه الخصوص حيث كان يجب عليهم بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ التمييز بين عقود الإيجار التمويلي (المدرجة في الميزانية العمومية) وعقود الإيجار التشغيلي (غير المدرجة في الميزانية العمومية). أما الآن فيجب على المستأجرين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ الاعتراف بالتزامات الإيجار بما يعكس مدفوعات الإيجار المستقبلية و "حق استخدام الأصل" لجميع عقود الإيجار تقريباً. كما أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاء اختياريًا لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة، إلا أن هذا الإعفاء لا يمكن تطبيقه إلا بواسطة المستأجرين.

وفيما يتعلق بالمؤجرين تبقى المعالجة المحاسبية نفسها تقريباً. ومع ذلك ونظراً لقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث التوجيهات بشأن تعريف عقد الإيجار (وكذلك التوجيهات حول التجميع والفصل بين العقود)، فسوف يتأثر المؤجرون أيضاً بالمعيار الجديد. وعلى أقل تقدير، فمن المتوقع أن يؤثر نموذج المحاسبة الجديد للمستأجرين على المفاوضات بين المؤجرين والمستأجرين. وبموجب المعيار الدولي رقم ١٦، فإن العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة من الزمن مقابل تعويض ما.

- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، "الأدوات المالية" - يسمح التعديل ١ يناير ٢٠١٩ بقياس المزيد من الموجودات بالتكلفة المطلقة بوتيرة أكبر مقارنة بالإصدار السابق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، وبشكل خاص بعض الموجودات المالية المدفوعة مسبقاً. يؤكد التعديل أيضاً على أن التعديل في المطلوبات المالية سيؤدي إلى الاعتراف الفوري بالربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكل مبكر (تابع)

سارية المفعول
على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد
١ يناير ٢٠٢١

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" - في ١٨ مايو ٢٠١٧، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم ١٧ إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية.

ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية".

يتطلب المعيار الدولي رقم ١٧ نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسط للأقساط يُسمح به للالتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعتمد تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول.

٣-٢ السياسات المحاسبية الهامة

استثمارات في شركات زميلة

تحتسب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي منشأة تؤثر عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً ولا تعد شركة تابعة أو مشروعاً مشتركاً.

وبموجب طريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بسعر التكلفة مضافاً إليه تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم تسجيل الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركة الزميلة عندما تتكدب المجموعة التزامات نيابة عنها.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ السياسات المحاسبية الهامة

استثمارات في شركات زميلة (تابع)

تدرج حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة في بيان الدخل المرحلي الموحد الموجز. وتستبعد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

إن كافة الموجودات المسجلة يتم قياسها جميعاً لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، عند الاعتراف المبدي، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها العادلة زائداً أو ناقصاً تكاليف العملات الإضافية المنسوبة بشكل مباشر إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصاريف في الربح أو الخسارة. وبعد الاعتراف المبدي مباشرة، يتم إدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ (هـ)، والذي ينتج عنه إدراج خسارة محاسبية في الربح أو الخسارة عندما ينشأ أصل جديد.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبدي، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

(أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.

(ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاءها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

لأغراض تصنيف الموجودات المالية، تعتبر الأداة "أداة حقوق ملكية" إذا كانت غير مشتقة وتستوفي تعريف "حقوق الملكية" للجهة المصدرة باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة القابلة للبيع التي يتم عرضها كحقوق ملكية من قبل الجهة المصدرة. إن جميع الموجودات المالية الأخرى غير المشتقة هي "أدوات دين". أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين بما في ذلك الصكوك.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على: نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية للأصل.

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

١ التكلفة المطفأة: يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية الدفعات الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة والمقاسة كما هو مبين في الإيضاح ٤-١. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٢ القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط الدفعات الأصلية والأرباح. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم تسجيلها ضمن الربح والخسارة. وعندما يتم استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويتم تسجيلها في "الربح/(الخسارة) على الاستثمارات في أدوات الدين". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣ القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة وتعرض في بيان الربح أو الخسارة ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها، ما لم تنشأ عن أدوات دين تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لم يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في "صافي إيرادات الاستثمار". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أدوات الدين (تابع)

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المناجزة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط المبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الأصلية والفوائد"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الربح يشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتمشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، و فقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال الفترة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة بما في ذلك عند الاستبعاد. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغيرات في القيمة العادلة. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في الربح أو الخسارة كإيرادات استثمارات عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبني، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام "طريقة معدل الفائدة الفعلي" لأي فرق بين ذلك المبلغ المبني ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية المعدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسائر الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصصة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إدراج التغييرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي يتم حساب إيرادات الفائدة الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة).

(١) الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالتقييم على أساس مستقبلي للخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

يحتوي الإيضاح رقم ٤-١ على مزيد من التفاصيل حول كيفية قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إيرادات الفوائد (تابع)

(٢) تعديل القروض

تقوم المجموعة أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرياً مثل العائد على الأرباح/ القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغيير جوهري في معدل الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضاً لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضاً في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في الربح أو الخسارة. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

(٣) إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إيرادات الفوائد (تابع)

(٣) إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل (تابع)

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد المدفوعات ما لم يتم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

المطلوبات المالية

(١) التصنيف والقياس اللاحق

في كل من الفترة الحالية والسابقة، يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، باستثناء:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة (على سبيل المثال، المراكز القصيرة في المحفظة التجارية) والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها على أنها المبلغ الذي لا يعزى إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر السوق) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف والتي بموجبها يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، تقوم المجموعة بإدراج أي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
- عقود الضمان المالي والتزامات القروض.

(٢) إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاء أجله).

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المطلوبات المالية (تابع)

(٢) إلغاء الاعتراف (تابع)

يتم احتساب التبادل بين المجموعة والمقرضين الأصليين لأدوات الدين بشروط مختلفة بشكل كبير، بالإضافة إلى التعديلات الجوهرية في شروط المطلوبات المالية القائمة، كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة. تختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بعد خصم أي رسوم مقبوضة ومخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، تختلف بنسبة ١٠% على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل نوعية أخرى، مثل العملة التي تدرج بها الأداة، والتغيرات في نوع معدل الفائدة، وميزات التحويل الجديدة المتعلقة بالأداة والتغير في الضمانات، تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً. في حالة احتساب سعر الصرف لأدوات الدين أو تعديل الشروط كإطفاء، يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة كجزء من الربح أو الخسارة على الإطفاء. إذا لم يتم احتساب سعر الصرف أو التعديل كإطفاء، فإن أي تكاليف أو رسوم متكبدة تؤدي إلى تعديل القيمة الدفترية للمطلوبات ويتم إطفائها على المدة المتبقية للمطلوبات المعدلة.

عقود الضمان المالي والتزامات القروض

عقود الضمان المالي هي عبارة عن عقود تُلزم الطرف المصدر بإجراء دفعات محددة لتعويض صاحب العقد عن أي خسارة تلحق به نتيجة إخفاق أحد المدينين في إجراء الدفعات المستحقة عليه عند استحقاقها، وذلك وفقاً لأحكام أداة الدين. تُمنح مثل هذه الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية والجهات الأخرى بالنيابة عن العملاء كضمان للقروض والسحب على المكشوف وغيرها من التسهيلات المصرفية.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسارة (المحسوب على النحو المبين في الإيضاح ٤-١).
- العلاوة المقبوضة عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدخل المعترف به وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم

١٥.

التزامات القروض:

يتم قياس التزامات القروض المقدمة من المجموعة باعتبارها مبلغ مخصص الخسارة (المحسوب على النحو المبين في الإيضاح ٤-١). ولم تقدم المجموعة أي التزامات لتقديم القروض بمعدل فائدة أقل من السوق، أو قروض يمكن تسويتها نقدًا أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

التزامات القروض: (تابع)

بالنسبة لالتزامات القروض، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر كمخصص. ومع ذلك، بالنسبة للعقود التي تشمل كلا من القرض والالتزام غير المسحوب، لا يمكن للمجموعة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من عنصر الالتزام غير المسحوب بشكل منفصل عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من عنصر القرض، ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزام غير المسحوب مع مخصص خسارة القرض. إلى الحد الذي تتجاوز فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة مجتمعة إجمالي القيمة الدفترية للقرض، يتم إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص.

موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

موجودات التمويل الإسلامي هي موجودات مالية بدفعات أرباح ثابتة أو متوقعة، كما أنها غير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ هذه الموجودات عندما تقدم المجموعة أموالاً مباشرة إلى العميل مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين.

١ يتم بيان المربحة بالمطفاة ناقصاً مخصصات الانخفاض في القيمة والإيرادات المؤجلة.

٢ تقاس تكلفة الإجارة وتدرج ضمن البيانات المالية الموحدة بالقيمة التي لا تتجاوز القيمة النقدية المكافئة. تصنف الإجارة والشراء وإعادة التأجير كعقود إيجار تمويلية عندما تتعهد المجموعة ببيع الموجودات المؤجرة إلى المستأجر بناءً على اتفاق منفصل عند استحقاق الإيجار ويؤدي البيع إلى نقل جميع المخاطر والمزايا المرتبطة بملكية الموجودات المؤجرة إلى المستأجر. تمثل الموجودات المؤجرة التمويلي للموجودات على مدى فترات إما تقارب أو تغطي جزءاً كبيراً من الأعمار الإنتاجية المقدره لهذه الموجودات. تظهر الموجودات المؤجرة بمبالغ تعادل صافي الاستثمار القائم في عقود الإيجار بما في ذلك الإيرادات المكتسبة من الاستثمار بعد تنزيل مخصصات الانخفاض في القيمة.

٤-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

قامت المجموعة بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠١٤ بتاريخ انتقال في ١ يناير ٢٠١٨، مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المدرجة سابقاً في البيانات المالية الموحدة.

على النحو المسموح به في الأحكام الانتقالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فقد اختارت المجموعة عدم إعادة بيان أرقام المقارنة. تم إدراج أي تعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الرصيد الافتتاحي لكل من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات الأخرى للفترة الحالية.

وبالتالي، بالنسبة لإفصاحات الإيضاحات، تم أيضاً تطبيق التعديلات اللاحقة على إفصاحات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ على الفترة الحالية فقط. وتبين إفصاحات الإيضاحات للفترة المقارنة الإفصاحات التي تمت في الفترة السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٢ أساس الإعداد (تابع)

٤-٢ التغييرات في السياسة المحاسبية (تابع)

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية لإدراج وتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتعديل المعايير الأخرى التي تتعامل مع الأدوات المالية بشكل جوهري مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات".

(أ) تسوية رصيد مخصص الانخفاض في القيمة من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ / المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يبين الجدول التالي تسوية مخصص الانخفاض في القيمة الختامي للفترة السابقة والذي تم قياسه وفقا لنموذج الخسارة المتكيدة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ومخصص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ مع مخصص الانخفاض في القيمة الجديد الذي تم قياسه وفقا لنموذج الخسارة المتوقعة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨:

مخصص خسائر القروض وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ألف درهم	عمليات إعادة القياس ألف درهم	مخصص خسائر القروض وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ألف درهم	ضمن الميزانية العمومية قروض وسلفيات موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية
٢٦٢,١٣٩	٤٧,٥٥٥	٢١٤,٥٨٤	
٥٥,٠٢١	٤,٠٧٧	٥٠,٩٤٤	
<u>٣١٧,١٦٠</u>	<u>٥١,٦٣٢</u>	<u>٢٦٥,٥٢٨</u>	
			خارج الميزانية العمومية مخصص (التزامات القروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان) المجموع
١٤,٧٣٠	١٤,٧٣٠	-	
<u>٣٣١,٨٩٠</u>	<u>٦٦,٣٦٢</u>	<u>٢٦٥,٥٢٨</u>	

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في الإيضاح ٤-١.

إن صافي تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة المقاسة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ للموجودات المالية الأخرى غير جوهري على البيانات المالية حيث إن جميع هذه الموجودات مصنفة ضمن تعرضات المرحلة الأولى.

٣ التقديرات والأحكام المحاسبية الرئيسية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافترضاات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بهذا التعديل.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٣ التقديرات والأحكام المحاسبية الرئيسية (تابع)

إن المجالات الهامة التي تنطوي على تقديرات غير مؤكدة وأحكام هامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة بيانها على النحو التالي:

(أ) تصنيف الموجودات المالية

وفقاً لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييمات نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالأصل على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل فقط المبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاماً خاصة لتقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وبشأن ما إذا كان بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين (على سبيل المثال جميع قروض الإسكان) يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم بيان التوضيح والمزيد من التفاصيل حول نموذج الأعمال خصائص التدفقات النقدية للموجودات المالية في الإيضاح ٤-١.

(ب) قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراسات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة). يتم شرح تفاصيل المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في الإيضاح ٤-١، والذي يوضح أهم الآثار على الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب التغيير في هذه العناصر.

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير زيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهريّة.
- تحديد معايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات / الأسواق وما يرتبط بها من الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤ إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المالية لدى المجموعة تتوافق مع تلك الأهداف والسياسات التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٤-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المجموعة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخزينة. تتعرض المجموعة كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي تواجه المجموعة، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يتم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة على القروض والسلفيات المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقاسة بالتكلفة المطفأة في الإيضاحين ١-١٠ و ٢-١٠ على التوالي.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الموجودات المالية، كلياً أو جزئياً، عندما تستنفد جميع جهود الاسترداد العملية وتقرر عدم وجود توقع معقول لاستردادها. تشمل المؤشرات على عدم وجود توقع معقول للاسترداد (١) إيقاف أنشطة التقاضي و(٢) في حالة أن تكون طريقة استرداد المجموعة هي إغلاق الرهن على الضمانات وعندما لا يوجد توقع معقول باسترداد قيمة الضمانات بالكامل.

يجوز للمجموعة شطب الموجودات المالية التي لا تزال خاضعة لأنشطة التقاضي. إن المبالغ التعاقدية القائمة لتلك الموجودات المشطوبة خلال الربع المنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٨ كانت لا شيء. ما زالت المجموعة تسعى لاسترداد المبالغ المملوكة بشكل قانوني بالكامل، والتي تم شطبها جزئياً بسبب عدم وجود توقع معقول بالاسترداد بالكامل.

تعديل الموجودات المالية

تقوم المجموعة أحياناً بتعديل شروط القروض المقدمة للعملاء بسبب إعادة التفاوض التجاري أو القروض المتعثرة بهدف زيادة الاسترداد إلى الحد الأقصى. وتشمل أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات تمديد فترة السداد ودفعات التوقف المؤقت عن السداد وإعفاءات السداد. تعتمد سياسات وممارسات إعادة الجدولة على مؤشرات أو معايير تشير، من وجهة نظر الإدارة، إلى إمكانية الاستمرار في عملية السداد. وتتم مراجعة تلك السياسات بصورة مستمرة.

يتم تقييم مخاطر تعثر هذه الموجودات بعد التعديل في تاريخ التقرير ومقارنتها بالمخاطر بموجب الشروط الأصلية عند الاعتراف المبدئي، عندما لا يكون التعديل جوهرياً وبالتالي لا ينتج عنه إلغاء تسجيل للموجودات الأصلية (راجع الإيضاح ٣-٣ أعلاه). تراقب المجموعة الأداء اللاحق لتعديل الموجودات. قد تحدد المجموعة أن مخاطر الائتمان قد تحسنت بشكل كبير بعد إعادة الجدولة، بحيث يتم نقل الموجودات من المرحلة الثالثة أو المرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر) إلى المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). تكون هذه هي الحالة فقط للموجودات التي نفذت وفقاً للشروط الجديدة لمدة ١٢ شهراً متتالياً على الأقل.

تستمر المجموعة في مراقبة ما إذا كانت هناك زيادة لاحقة ملحوظة في مخاطر الائتمان فيما يتعلق بتلك الموجودات من خلال استخدام نماذج محددة للموجودات المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(أ) قياس مخاطر الائتمان

القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقيس المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية التعثر، ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناجمة عن التعثر. وهذا مشابه للمنهج المستخدم لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

تصنيفات مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمال تعثر الأطراف المقابلة الفردية. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقروض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، ومستوى الضمانات الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال مدخلات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، هذا يعني أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتين تقييم ٦ و ٨ أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجتين تقييم ١٨ و ٢٠.

(ب) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً "من ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- إذا تعرضت الأداة المالية لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة". يرجى الرجوع إلى الإيضاح لمزيد من التفاصيل حول كيفية تعريف المجموعة للتعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(ب) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالمرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات من المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العمر. يرجى الرجوع إلى الإيضاح التالي لمزيد من التفاصيل حول المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إن المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ هو أنه يجب النظر في المعلومات المستقبلية. يتضمن الإيضاح أدناه شرحاً لكيفية دمج ذلك من قبل المجموعة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.

يلخص الجدول التالي متطلبات انخفاض القيمة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩:

التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبني

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
(الاعتراف المبني) الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	(الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	(الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو معايير الدعم التالية:

المعايير الكمية

قروض الشركات:

- بالنسبة لقروض الشركات، إذا كان المقترض يواجه زيادة جوهرية في احتمال التعثر والتي يمكن أن تنشأ عن العوامل التالية:
- إعادة هيكلة تسهيلات القروض خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.
- تسهيلات القروض التي تأخر سدادها لمدة ٣٠ يوماً وأكثر ولكن أقل من ٩٠ يوماً.
- التغيير الفعلي أو المتوقع في التصنيفات الخارجية و/أو التصنيفات الداخلية.

الأفراد:

- بالنسبة لمحفظلة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون واحداً أو أكثر من المعايير التالية:
- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات مكتب الائتمان.
- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.
- حسابات تأخر سدادها بين ٣٠ و ٩٠ يوماً.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(ب) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

الخزينة

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.
- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

المعايير الكمية:

قروض الشركات:

- ملاحظات من إطار إشارات الإنذار المبكر لدى المجموعة (إلى جانب عوامل أخرى مثل التغير السلبي في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية).

معايير الدعم:

يتم تطبيق معايير الدعم وتعتبر الموجودات المالية أنها تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حال تجاوز المقترض ٣٠ يوماً في سداد دفعاته التعاقدية.

(ج) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض قيمتها الائتمانية

تحدد المجموعة أن الأداة المالية على أنها متعثرة والتي تتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي واحدًا أو أكثر من المعايير التالية:

بالإضافة إلى تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً، بالنسبة لمحفظة الأفراد والشركات، فإن تعريف التعثر المستخدم يتماشى مع إطار بازل. وفقاً لتعريف بازل ٢، يعتبر التعثر أنه قد حدث فيما يتعلق ببعض المدينين عند وقوع واحد من الأحداث التالية:

- تعتبر المنشأة أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع المنشأة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- تضع المنشأة التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- تقوم المنشأة بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد تعرض المنشأة.
- تقوم المنشأة ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- توافق المنشأة على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المنشأة طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة. سعي المدين إلى إشهار إفلاسه أو تم وضعه في حالة الإفلاس أو الحماية المماثلة حيث قد يؤدي ذلك إلى تجنب أو تأخير سداد الالتزام الائتماني إلى المجموعة.
- تأخر المدين في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً. تعتبر السحوبات البنكية على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل حداً معيناً أو تم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إما على مدار ١٢ شهراً أو على مدار فترة كاملة، وذلك بناءً على ما إذا كانت قد حدثت زيادة كبيرة في الائتمان عند الاعتراف المبدئي أو إذا تم اعتبار الأصل على أنه ائتمان تعرض لانخفاض القيمة. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي المنتج المخصوم لاحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناجمة عن التعثر والتي يتم تعريفها على النحو التالي:

- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو الفترة المتبقية للالتزام.
- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة سداه وقت حدوث التعثر على مدى الاثني عشر شهراً القادمة أو الفترة المتبقية لمستوى التعرض الناتج عن التعثر. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للالتزام المتجدد تدرج المجموعة الرصيد الجاري المسحوب بالإضافة إلى أي مبلغ إضافي يتوقع سحبه إلى الحد التعاقدى الحالي بحلول وقت حدوث التعثر، إن حدث.
- تمثل الخسارة الناجمة عن التعثر توقعات المجموعة لمدى الخسارة على التعرضات المتعثرة. وتختلف الخسارة الناجمة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. كما تحتسب الخسارة على أساس مدة ١٢ شهر أو فترة كاملة، حيث تمثل فترة الاثني عشر شهراً نسبة الخسارة المتوقعة إذا حدث التعثر في فترة الاثني عشر شهراً القادمة أو الفترة كاملة، وهي نسبة الخسارة المتوقع حدوثها إذا وقع التعثر على مدار الفترة المتبقية من القرض.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معا وتعديلها لاحتمالية البقاء على قيد الحياة (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً ولم يحدث تعثر في وقت سابق من الشهر). إن هذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير ويتم جمعه.

يتم تطوير احتمالية التعثر مدى العمر من خلال تطبيق ملف الاستحقاق على احتمالية التعثر الحالية لمدة ١٢ شهراً. وينظر ملف الاستحقاق في كيفية تطور العثرات في المحفظة من نقطة الاعتراف المبدئي وخلال عمر القرض. ويستند ملف الاستحقاق على البيانات التاريخية القابلة للملاحظة ويفترض أن يكون هو نفسه عبر جميع الموجودات ضمن المحفظة وفئات التصنيف الائتماني، ويدعم هذا التحليل التاريخي.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير (تابع)

يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة ١٢ شهرا ومدى العمر على أساس ملف الدفع المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على التسديد التعاقدى المستحق على المقترض على مدى ١٢ شهرا أو مدى العمر. وسيتم تعديل هذا أيضا لأي مدفوعات زائدة متوقعة يقدمها المقترض. ويتم أيضا إدراج افتراضات السداد / إعادة التمويل المبكر في الحساب.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر. تختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج والحد الأدنى للاستخدام الحالي، بناءً على تحليل بيانات التعثر الأخيرة للمجموعة.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهرا ومدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول إلى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق / القيم الدفترية بسبب المبيعات الإجبارية، وقت استعادة الملكية وتكلفة الاسترداد الملحوظة.
- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.

ويتم أيضا إدراج المعلومات الاقتصادية المستقبلية عند تحديد احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهرا ومدى العمر. وتختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج. راجع الإيضاح أدناه لمزيد من الشرح حول المعلومات المستقبلية وإدراجها في حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم مراقبة ومراجعة هذه الافتراضات التي تقوم عليها حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة - مثل كيفية تغير ملف استحقاق احتمالية التعثر وقيم الضمانات وغير ذلك - على أساس ربع سنوي.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات المستقبلية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (تابع)

تقييم وقياس الائتمان

إن نظام تقييم المخاطر يعتبر الأساس لتحديد مخاطر الائتمان لمحفظة المجموعة التمويلية (باستثناء تمويلات العملاء الأفراد)، وبالتالي تحديد أسعار التمويلات وإدارة المحفظة وتحديد مخصصات خسائر التمويل والاحتياطيات وأساس تفويض صلاحيات اعتماد الائتمان. تستخدم المجموعة نظاماً نموذجياً رقمياً لتصنيف مخاطر الائتمان يستند إلى التقدير الداخلي للمجموعة حول احتمالية العجز عن السداد إضافة إلى تقييم محفظة العملاء مقابل مجموعة من العوامل الكمية والنوعية، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار المركز المالي للطرف المقابل وتجربته السابقة وعوامل أخرى.

يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات العاملة من درجة ١ إلى درجة ١٩، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. يتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات ٢٠ و ٢١ و ٢٢ بما يتوافق مع الفئات دون المستوى والمشكوك فيها والخسائر بحسب دليل التصنيفات والإرشادات بشأن التعميم رقم ٢٠١٢/٢٨، الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. لقد تم وضع درجات التقييم الائتماني الداخلية للمجموعة بما يماثل درجات التقييم المستخدمة من قبل الوكالات الخارجية من أجل الحصول على مقارنة أفضل.

الموافقة على الائتمان

إن التعرضات الائتمانية الرئيسية تجاه كل طرف مقابل ومجموعات الأطراف المقابلة ذات الصلة ومحافظ التعرضات الخاصة بمعاملات الأفراد تتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة الائتمان التابعة للمجموعة ("لجنة الائتمان") ضمن الصلاحيات الموكلة لها من قبل مجلس الإدارة.

مراقبة الائتمان

تراقب المجموعة بشكلٍ منتظم التعرضات الائتمانية والاتجاهات الخارجية التي قد تؤثر على نتائج إدارة المخاطر. يتم رفع تقارير داخلية عن إدارة المخاطر إلى مسؤول المخاطر أو مسؤول الائتمان ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتتضمن هذه التقارير معلومات حول المتغيرات الرئيسية والتعثر في المحفظة ومدى الانخفاض في قيمة التمويلات.

تتم بعناية متابعة كافة حسابات الشركات المعرضة للمخاطر للتأكد من انتظام السداد مع مراجعتها رسمياً كل سنة أو خلال فترة أقصر. لدى المجموعة سياسات فاعلة للتحقق من حسابات العملاء والرقابة عليها بما يضمن مواجهة أي مشكلات تتعلق بجودة حسابات العملاء بكفاءة وفي الوقت المناسب. يتم تصنيف التعرض الائتماني بوضعه ضمن قائمة المراقبة أو التعثر في السداد وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي.

تراقب كافة الحسابات المتعثرة عن كئيب من قبل وحدة جدولة الديون لدى المجموعة التي ترفع تقارير مباشرة عن ذلك إلى مسؤول الائتمان. يُعاد تقييم تلك الحسابات والاتفاق على إجراءات تصحيحية لها ومراقبتها. تشمل الإجراءات التصحيحية، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض حدة التعرض وزيادة الضمان والخروج من الحساب، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٤ مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (تابع)

مراقبة الائتمان (تابع)

وفيما يتعلق بمحفظات الأفراد لدى المجموعة، تتم مراقبة جودة الموجودات عن كثب بتصنيفها إلى حسابات متأخرة السداد لمدة ٩٠/٦٠/٣٠ يوماً مع مراقبة اتجاهات العجز عن السداد بشكلٍ متواصل لكل منتج من منتجات الأفراد لدى المجموعة. تخضع الحسابات التي تأخر سدادها لعملية التحصيل، حيث تتم إدارتها بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر. يلتزم البنك التزاماً تاماً بإجراءات حذف محفظة الأفراد الائتمانية ورصد مخصصات لها وفقاً لإرشادات المصرف المركزي.

خفض الائتمان

يتم الحد من خسائر الائتمان المحتملة من حساب أو عميل أو محفظة محددة باستخدام مجموعة من الأدوات. يتم الحصول على دعم إضافي في شكل ضمانات وكفالات حسب الاقتضاء. تُجرى عملية تقييم دقيقة لمدى الاعتماد على حلول الحد من مخاطر الائتمان المذكورة في ضوء عدد من الأمور مثل قانونية هذه الحلول والقيمة السوقية ومخاطر الطرف المقابل للكفيل. تتضمن أنواع الضمانات المؤهلة لخفض المخاطر: النقد والعقارات السكنية والتجارية والصناعية والموجودات الثابتة مثل المركبات والطائرات والمنشآت والآلات والأوراق المالية المدرجة في أسواق المال والسلع والكفالات المصرفية وخطابات الاعتماد وغيرها. تتحكم سياسات خفض المخاطر في عملية اعتماد نوع الضمان.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٥ صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
٤٧,٩٠١	٥٦,٢٨٠	قروض وسلفيات
٤,٤٩٣	٤,٤٣٩	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية
٢,١٩٦	٣,١١٩	مبالغ مستحقة من بنوك
٢,٤٠٧	٥٥٠	أخرى
٥٦,٩٩٧	٦٤,٣٨٨	إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(١٣,٤١٠)	(١٤,٣٢٨)	ودائع العملاء وحسابات هامشية
(٣,١٤٠)	(٣,٩٧٧)	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٨٧٦)	(٥١٣)	أرباح موزعة على المودعين
(١٧,٤٢٦)	(١٨,٨١٨)	مصاريق الفوائد والأرباح الموزعة على المودعين
٣٩,٥٧١	٤٥,٥٧٠	صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

لا يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد أو الأرباح على القروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة أو على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تعرضت للانخفاض في القيمة.

٦ صافي إيرادات الاستثمار

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
(١٩١)	(٥٢١)	خسارة من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(١٢,٤٦٤)	(٧,٣٨٧)	تغير في القيمة العادلة لاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٩,٠٩٠	٦,٩٩٤	إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٣,٥٦٥)	(٩١٤)	صافي الخسارة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٩,٥٠١	١٥,٠٩٣	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥,٩٣٦	١٤,١٧٩	صافي الإيرادات من الاستثمارات

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٧ العائد الأساسي والمخفض للسهم

يحتسب العائد على السهم بتقسيم صافي أرباح الفترة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة. يحدّد العائد المخفض على السهم بتعديل صافي الأرباح والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة لبيان آثار الانخفاض المحتمل لجميع الأسهم العادية. كما في ٣١ مارس ٢٠١٨، لم تصدر الشركة أي أدوات لها تأثير مخفض على عائد السهم عند التحويل أو الممارسة.

يستند حساب العائد الأساسي والمخفض للسهم على البيانات التالية:

٣١ مارس		
٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف درهم	ألف درهم	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
٢٥,٢٠٧	١٨,٧٨٥	أرباح الفترة العائدة إلى حملة حقوق الملكية في الشركة الأم
(٥,٦٢٥)	(٥,٦٢٥)	ناقصاً: قسائم مدفوعة على صكوك الشق الأول
١٩,٥٨٢	١٣,١٦٠	
٣١٠,٠٥٠	٣١٠,٠٥٠	عدد الأسهم العادية المصدرة (بالآلاف)
(٩,٤٠٠)	(٩,٤٠٠)	ناقصاً: أسهم الخزينة (بالآلاف)
(١,٧٥٠)	(١,٧٥٠)	ناقصاً: خطة مدفوعات الموظفين المبنية على أسهم (بالآلاف)
٢٩٨,٩٠٠	٢٩٨,٩٠٠	
٠,٠٧	٠,٠٤	العائد على السهم (بالدرهم)

٨ نقد وما في حكمه

٣١ ديسمبر	٣١ مارس	
٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف درهم	ألف درهم	
(مدققة)	(غير مدققة)	
١١,٤٣٧	١٣,٧٣٤	أرصدة نقدية
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	نقد في الصندوق
١٧,٤٣٧	١٩,٧٣٤	أرصدة نقدية مقيدة*
١١٠,٧٦١	١٥٤,٨٦٠	مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر
٢٤,١٨٥	٢٦,٨٦٠	حسابات جارية وتحت الطلب
٣٣١,٣٠٩	١٦٦,٠٠١	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٢٣٤,٧٧٧	٣٣٠,١٧٠	ودائع لدى بنوك
٧٠١,٠٣٢	٦٧٧,٨٩١	حسابات تحت الطلب
(٢٣,٨٣١)	(٢٩,٥١٣)	مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر
(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	أرصدة نقدية مقيدة أخرى*
٦٨٨,٦٣٨	٦٦٢,١١٢	صافي النقد وما في حكمه

*يمثل النقد المقيد الودائع لدى هيئة التأمين بمبلغ ٦,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٧: ٦,٠٠٠ ألف درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

٩ استثمارات			
المجموع ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم
٣١ مارس ٢٠١٨ - غير مدققة			
أدوات حقوق الملكية:			
٦٦٩,٥٥٠	-	١٤٨,٢٧٢	٥٢١,٢٧٨
٩٤,٩٧٧	-	-	٩٤,٩٧٧
-متداولة			
-غير متداولة			
أدوات الدين:			
١,٤٨٦	-	١,٤٨٦	-
٧٠,٨١١	٧٠,٨١١	-	-
-متداولة - معدل ثابت			
-استثمارات غير متداولة			
٧,١٣٠	-	-	٧,١٣٠
٨٤٣,٩٥٤	٧٠,٨١١	١٤٩,٧٥٨	٦٢٣,٣٨٥
استثمارات غير متداولة في صناديق مدارة			
٥٥٩,٢٧٨	-	١٤٩,٧٥٨	٤٠٩,٥٢٠
٢٨٤,٦٧٦	٧٠,٨١١	-	٢١٣,٨٦٥
٨٤٣,٩٥٤	٧٠,٨١١	١٤٩,٧٥٨	٦٢٣,٣٨٥
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة			
خارج الإمارات العربية المتحدة			
٣١ ديسمبر ٢٠١٧ - مدققة			
أدوات حقوق الملكية:			
٧٩٠,٩٦٠	-	١٧٤,٨٥٨	٦١٦,١٠٢
٩٢,٩١٧	-	-	٩٢,٩١٧
-متداولة			
-غير متداولة			
أدوات الدين:			
١,٥٠٠	-	١,٥٠٠	-
٨١,٦٥٤	٨١,٦٥٤	-	-
-متداولة - معدل ثابت			
-استثمارات غير متداولة			
٧,٣٢٢	-	-	٧,٣٢٢
٩٧٤,٣٥٣	٨١,٦٥٤	١٧٦,٣٥٨	٧١٦,٣٤١
استثمارات غير متداولة في صناديق مدارة			
٦٢٦,٤٩١	-	١٧٦,٣٥٨	٤٥٠,١٣٣
٣٤٧,٨٦٢	٨١,٦٥٤	-	٢٦٦,٢٠٨
٩٧٤,٣٥٣	٨١,٦٥٤	١٧٦,٣٥٨	٧١٦,٣٤١
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة			
خارج الإمارات العربية المتحدة			

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ٧١,٢٢٥ ألف درهم (٢٠١٧):
٨٢,٦٥٧ ألف درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٠ قروض وسلفيات وموجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

١-١٠ قروض وسلفيات

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
ألف درهم (مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
٢,٠٥٢,١٧٧	١,٩٤٧,٢٤٦	قروض تجارية
٤٩٨,٢٠٨	٥٣١,١٩٠	تمويل الأفراد
٢,٥٥٠,٣٨٥	٢,٤٧٨,٤٣٦	إجمالي القروض والسلفيات
(٢١٤,٥٨٤)	(٢٩٨,٩٤٠)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
٢,٣٣٥,٨٠١	٢,١٧٩,٤٩٦	صافي القروض والسلفيات

فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة خلال السنة/ الفترة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
ألف درهم (مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
٢١٩,٨٠١	٢١٤,٥٨٤	في ١ يناير
-	٦١,٨٧٨	التغيرات عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير ٢٠١٨
٢١٩,٨٠١	٢٧٦,٤٦٢	رسوم الانخفاض في القيمة خلال الفترة / السنة
٤٨,٧٣٦	٢٢,٤٧٨	عكس مخصصات انخفاض قيمة انتفى الغرض منها
(٥,٣٠٠)	-	مبالغ مشطوبة
(٤٨,٦٥٣)	-	في ٣١ مارس / ٣١ ديسمبر
٢١٤,٥٨٤	٢٩٨,٩٤٠	

يشمل مخصص الانخفاض في القيمة مخصصاً محدداً بقيمة ٢٤٢,٣ مليون درهم لقروض المجموعة المدرجة ضمن المرحلة الثالثة.

٢-١٠ موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
ألف درهم (مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	
١٣٤,٩٤٢	١٢٦,٣٦٤	مراوحة السلع
٦٢,٨٩٤	٦٩,٣٤٨	بطاقات وسحوبات مغطاة
٥,٣٤٦	٣,٠٣٧	شراء وإعادة تأجير
١٨,٢١١	١٦,٤٣٥	إجارة
٢,٩٢١	٢,٩٢٢	أخرى
٢٢٤,٣١٤	٢١٨,١٠٦	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥٠,٩٤٤)	(٥٧,٠٧٦)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
١٧٣,٣٧٠	١٦١,٠٣٠	صافي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

دار التمويل ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٠ قروض وسلفيات وموجودات تمويلية واستثمارية إسلامية (تابع)

٢-١٠ موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية (تابع)

تردج الموجودات التمويلية الاستثمارية الإسلامية صافية من مخصص الانخفاض في القيمة. وفيما يلي الحركة في المخصص خلال الفترة / السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم	
٣٨,٤٢١	٥٠,٩٤٤	في ١ يناير
-	٤,٤٨٤	التغيرات من التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٣٨,٤٢١	٥٥,٤٢٨	الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير ٢٠١٨
١٢,٥٢٣	١,٦٤٨	المحمل السنة
٥٠,٩٤٤	٥٧,٠٧٦	في ٣١ مارس / ٣١ ديسمبر

يشمل مخصص الانخفاض في القيمة مخصصاً محددًا بقيمة ٥٠,٢ مليون درهم للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمجموعة المدرجة ضمن المرحلة الثالثة.

١١ ودائع العملاء وحسابات هامشية

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم	
٢٢٢,٢٨١	٣٠٨,٥٤٥	ودائع تحت الطلب
١,٨٧٠,٢٨٧	١,٦٢٠,٥٠٧	ودائع لأجل
٦٠,٨٣٤	٥٢,٤٣٤	ودائع وكالة
٢,١٥٣,٤٠٢	١,٩٨١,٤٨٦	حسابات هامشية
٧٩٧,١٤٢	٧٧٨,٥٦٣	
٢,٩٥٠,٥٤٤	٢,٧٦٠,٠٤٩	

فيما يلي تحليل ودايع العملاء من حيث القطاع:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٧٢٠,٤١٤	٥٠٠,٧٣٥	حكومي
٢,٢٣٠,١٣٠	٢,٢٥٩,٣١٤	شركات
٢,٩٥٠,٥٤٤	٢,٧٦٠,٠٤٩	

تمثل الحسابات الهامشية الأرباح النقدية المستلمة من العملاء من الشركات عن التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة المقدمة لهم في سياق العمل الاعتيادي.

تحمل ودايع العملاء والحسابات الهامشية معدلات فائدة / أرباح تتراوح بين لا شيء و ٣,٥% سنوياً (٢٠١٧): لا شيء و ٣,٥% سنوياً).

١٢ رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم	
٣١٠,٠٥٠	٣١٠,٠٥٠	المصرّح به والمصدر والمدفوع بالكامل
		٣١٠,١ مليون سهم (٢٠١٧: ٣١٠,١ مليون سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (٢٠١٧: درهم واحد للسهم)

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٣ أسهم خزينة

تمثل أسهم الخزينة تكلفة ٩,٤٠٠ ألف سهم للشركة محتفظ بها لدى الشركة وشركة تابعة كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ (٢٠١٧): ٩,٤٠٠ ألف سهم).

١٤ خطة مدفوعات الموظفين المبنية على أسهم

تدار خطة المدفوعات المبنية على الأسهم من قبل أحد الأمناء وتمنح مجلس الإدارة حق تحديد أسماء موظفي المجموعة المنتفعين بالأسهم الممنوحة. تحتسب المبالغ المكافئة للأسهم الممنوحة للموظفين ضمن المصاريف خلال الفترة التي تُمنح فيها الأسهم، بينما تدرج الأسهم المتبقية ضمن حقوق المساهمين.

لم تُمنح أي أسهم للموظفين خلال الفترة وبلغت قيمة الأسهم القائمة غير الممنوحة للموظفين حتى تاريخه وكما في ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١,٧٥٠ ألف درهم (٢٠١٧: ١,٧٥٠ ألف درهم).

١٥ التزامات ومطلوبات محتملة

تقدم المجموعة خطابات اعتماد وضمانات مالية لأطراف أخرى بالنيابة عن عملائها. ولهذه الاعتمادات والضمانات سقف محددة وعادة ما تكون لفترة زمنية معينة.

تمثل الالتزامات الرأسمالية التكاليف الرأسمالية المستقبلية التي تعهدت بها المجموعة لإنفاقها على الموجودات خلال فترة زمنية محددة.

تمثل الالتزامات غير القابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية الالتزامات التعاقدية غير القابلة للإلغاء لمنح قروض واعتمادات متجددة.

كان لدى المجموعة التزامات ومطلوبات طارئة قائمة بنهاية الفترة / السنة وهي كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم	
٢١٨,٤٣٧	٢٢٣,٢٤٥	خطابات اعتماد
١,٥٠٩,٧٥٠	١,٤٥٧,١٣١	خطابات ضمان
٤,٢٠٠	٤,٢٠٠	التزامات رأسمالية
٢١٨,٠٧٤	٢٤١,٣٠٩	التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية
<u>١,٩٥٠,٤٦١</u>	<u>١,٩٢٥,٨٨٥</u>	

صدرت جميع الضمانات المالية في سياق العمل الاعتيادي.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٦ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان بمقدور طرف ما ممارسة سيطرة أو نفوذ فعال على الطرف الآخر عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية المتعلقة به. وبالنسبة للمجموعة تتألف الأطراف ذات العلاقة، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، من كبار مساهمي المجموعة وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي المجموعة والشركات الخاضعة لمليكتهم الأصلية، وكذلك كبار موظفي الإدارة.

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات العلاقة بنهاية الفترة/ السنة والمدرجة ضمن بيان المركز المالي المرحلي الموحد الموجز:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مدققة ألف درهم	٣١ مارس ٢٠١٨ غير مدققة ألف درهم
٧٧٥	٥١١
٩,٢٧٧	٩,٠٧٦
١١,٠٥٢	٩,٥٨٧
١١,٠٨٤	١١,٠٨٤

قروض وسلفيات للعملاء
لكبار موظفي الإدارة
لأعضاء مجلس الإدارة

ودائع العملاء
من آخرين

شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

نشأت الأرصدة المستحقة المذكورة أعلاه في سياق العمل الاعتيادي، كما أن أسعار الفائدة المحملة على ومن الأطراف ذات العلاقة تمثل الأسعار التجارية الاعتيادية. إن الأرصدة المستحقة في نهاية الفترة/السنة بلا ضمانات. كما لم تكن هناك أي ضمانات مقدمة أو مستلمة عن أي ذمم مدينة أو دائنة لدى الأطراف ذات العلاقة. وخلال الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨، قامت المجموعة بتكوين مخصص بقيمة ١٤٢,١٢٨ درهم للديون المشكوك في تحصيلها فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٧: لا شيء).

فيما يلي المعاملات الهامة المدرجة في المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة:

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في
٣١ مارس

٢٠١٧ ألف درهم غير مدققة	٢٠١٨ ألف درهم غير مدققة
٦	١٢
١٧٤	١٤٣
٢٤	٣٢
٦,١٤٤	٥,٧٦٤
١٠	٩

إيرادات الفوائد والعمولات
من كبار موظفي الإدارة
من أعضاء مجلس الإدارة

مصاريف الفوائد
إلى آخرين

مكافآت كبار موظفي الإدارة
منافع قصيرة الأجل (رواتب ومنافع وحوافز)
عدد كبار موظفي الإدارة

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٧ موسمية النتائج

لم يتم تسجيل أي إيرادات ذات طبيعة موسمية في بيان الدخل المرحلي الموحد الموجز للفترتين المنتهيتين في ٣١ مارس ٢٠١٨ و٢٠١٧.

١٨ معلومات القطاعات

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية في ستة قطاعات عمل رئيسية وهي كالتالي:

- (١) قطاع تمويل الأفراد والشركات ويشمل في الأساس تقديم القروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد.
- (٢) قطاع الاستثمار ويشمل إدارة المحفظة الاستثمارية وأنشطة الخزينة لدى المجموعة.
- (٣) قطاع التمويل والاستثمار الإسلامي ويشمل النشاط الرئيسي لإحدى الشركات التابعة للمجموعة المتمثل في تقديم خدمات الاستثمار وتمويل الأفراد والشركات وما يرتبط بها من خدمات أخرى وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- (٤) قطاع التأمين ويشمل الشركات التابعة للمجموعة التي تقدم خدمات التأمين باستثناء التأمين على الحياة.
- (٥) قطاع الإنشاءات ويشمل الشركات التابعة للمجموعة العاملة في قطاع الإنشاءات العقارية وما يرتبط به من خدمات.
- (٦) قطاع الوساطة ويشمل الشركات التابعة للمجموعة التي تقدم خدمات الوساطة المالية.

تمثل هذه القطاعات الأساس الذي تستند عليه المجموعة في تقديم معلوماتها الرئيسية حول القطاعات. تبرم المعاملات بين القطاعات بالأسعار التي تحددها الإدارة مع مراعاة تكلفة التمويل.

المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة مبينة كالتالي:

دار التمويل ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٨ معلومات القطاعات (تابع)

	تمويل الأفراد والشركات ألف درهم	الاستثمار ألف درهم	التمويل والادستثمار الإسلامي ألف درهم	الوساطة ألف درهم	التأمين ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ مارس ٢٠١٨	٢٣,٠٢٩	٢٦,٧٢٠	٦,١٨١	٢,١٥٤	١٥,١٥٥	-	٧٣,١٨٩
الإيرادات التشغيلية	٢٩,٩٣٣	(٢٩,٩٣٣)	-	-	-	-	-
إيرادات بين القطاعات	٦,٣٤٠	٢٣,٢١٢	١,٠١٦	٧٧	٣,٨٦١	(١٣,٥٨٠)	٢٠,٩٢٦
نتائج القطاع والربح (الخسارة) من العمليات	٢,١٤٠,٠٠٧	١,٤٢٢,٣٧٩	٢٠٦,٤٩٩	٢٠٣,٢٧٦	٢٨٩,٨١٥	-	٤,٣٠٢,٠٠٧
موجودات القطاع	٢,١٣٣,٧٣٣	٨٩٥,٤٠٨	١٢٧,٥٧٩	١٢٣,٩٣٦	١٩٤,٨٠٠	-	٣,٤٧٥,٤٥٦
٣١ مارس ٢٠١٧	٣٩,٩٧٠	٣٩,١٥٩	٥,٠٣٣	٤,٦١٢	٨,٣٧٣	-	٩٧,١٤٧
الإيرادات التشغيلية	١٨,٣٢٨	(١٨,٣٢٨)	-	-	-	-	-
إيرادات بين القطاعات	٨,٧٧٩	٣٦,٥٠٩	(٢,٣٠٤)	٢,١٥٢	(١,٤٠٤)	(١٨,٦٦٠)	٢٥,٠٧٢
نتائج القطاع والربح (الخسارة) من العمليات	٢,٠٩٤,٠٠٣	١,٣٩٩,٠٨٢	٢٦٤,٨٨٦	٢٢٥,٧١٤	٢٥٦,٥٢٨	-	٤,٢٤٠,٢٢٣
موجودات القطاع	٢,٠٨٥,٢٢٤	٧١٣,٢٦٧	١٧٨,٧٧٣	١٤٦,٨٨٤	١٦١,٩٣٣	-	٣,٢٨٦,٠٨١
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢,٢٦٦,٤٠٢	١,٢١٢,١٨٨	٢٢٧,٠٢٨	٢٠٥,٢٢١	٢٥٤,٠٠٠	-	٤,٥٦٤,٨٣٩
موجودات القطاع	٢,٢٥٥,١٠٩	١,٠٥٥,١٦٦	١٤٤,٢٥٢	١٢٤,٦٠٨	١٦٢,٥٥٥	-	٣,٦٦١,٦٤٠

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٩ قياس القيمة العادلة

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة كما في ٣١ مارس ٢٠١٨:

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	تاريخ التقييم	الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة
٨٢,٠٧٠	٨٢,٠٧٠	-	-	٧ ديسمبر ٢٠١٧	استثمارات عقارية
					بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٤٨,٢٧٢	-	-	١٤٨,٢٧٢	٣١ مارس ٢٠١٨	أسهم متداولة
١,٤٨٦	-	-	١,٤٨٦	٣١ مارس ٢٠١٨	أدوات دين متداولة
١٤٩,٧٥٨	-	-	١٤٩,٧٥٨		
					بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٢١,٢٧٨	-	-	٥٢١,٢٧٨	٣١ مارس ٢٠١٨	أسهم متداولة
٩٤,٩٧٧	٨٥,١٥٥	٩,٨٢٢	-	٣١ مارس ٢٠١٨	أسهم غير متداولة
٧,١٣٠	-	٧,١٣٠	-	٣١ مارس ٢٠١٨	استثمار في صناديق مدارة
٦٢٣,٣٨٥	٨٥,١٥٥	١٦,٩٥٢	٥٢١,٢٧٨		
					موجودات تم الإفصاح عن قيمتها العادلة
٧١,٢٢٥	-	٧١,٢٢٥	-		استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفاة

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	تاريخ التقييم	الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة
٨٢,٠٧٠	٨٢,٠٧٠	-	-	٧ ديسمبر ٢٠١٧	استثمارات عقارية
					بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٧٤,٨٥٨	-	-	١٧٤,٨٥٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أسهم متداولة
١,٥٠٠	-	-	١,٥٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أدوات دين متداولة
١٧٦,٣٥٨	-	-	١٧٦,٣٥٨		
					بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦١٦,١٠٢	-	-	٦١٦,١٠٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أسهم متداولة
٩٢,٩١٧	٨٣,٠٩٥	٩,٨٢٢	-	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أسهم غير متداولة
٧,٣٢٢	-	٧,٣٢٢	-	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	استثمار في صناديق مدارة
٧١٦,٣٤١	٨٣,٠٩٥	١٧,١٤٤	٦١٦,١٠٢		
					موجودات تم الإفصاح عن قيمتها العادلة
٨٢,٦٥٧	-	٨٢,٦٥٧	-		استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفاة

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٩ قياس القيمة العادلة (تابع)

مبين أدناه طرق تحديد القيمة العادلة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم، ويشمل ذلك الافتراضات المقدره من قبل المجموعة التي يمكن أن يستخدمها أي مشارك في السوق عند تقييم الموجودات.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة الأسهم وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال المحلية وكذلك الدولية. تستند أعمال التقييم على أسعار السوق المعلنة في سوق المال.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن أرباح أو خسائر إعادة تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تسجيلها ضمن حقوق الملكية، وهذه الاستثمارات تشمل الاستثمارات الاستراتيجية طويلة الأجل في الأسهم المتداولة والشركات وصناديق الأسهم الخاصة. تستند تقييمات الأسهم المتداولة على أسعار السوق المعلنة في سوق المال، بينما تقدر قيمة الصناديق على أساس بيانات الموجودات الصافية الواردة من مديري الصناديق. تساعد البيانات المالية للشركات في تحديد قيمة هذه الاستثمارات التي يتم التوصل إليها في المقام الأول عن طريق تحليل التدفقات النقدية المخصومة. فُدرت القيمة العادلة للأسهم العادية غير المتداولة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة والتقييم على أساس مضاعف معدل الأسعار إلى الأرباح. تتطلب أعمال التقييم من الإدارة أن تضع بعض الافتراضات حول معطيات طريقة التقييم وتشمل التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم ومخاطر الائتمان ومعدلات التقلب ومضاعفات معدل الأسعار إلى الأرباح. يمكن وضع تقييم معقول لاحتمالات التقديرات المختلفة داخل نطاق طريقة التقييم، التي تستخدم في تقدير الإدارة للقيمة العادلة لاستثمارات الأسهم غير المتداولة.

مبين أدناه المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة المستخدمة في تقييم الأسهم غير المتداولة والاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة.

المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة في التقييم (المتوسط)
تأثير معطيات التقييم على القيمة العادلة

أسلوب التقييم	بالملاحظة في التقييم	المتوسط (المرجح)	تأثير معطيات التقييم على القيمة العادلة
التقييم على أساس مضاعف معدل الأسعار إلى الأرباح	مضاعف معدل الأسعار إلى الأرباح	٩ - ١١	أي زيادة (نقص) بدرجة واحدة في مضاعفات معدلات الأسعار إلى الأرباح يمكن أن يؤدي إلى زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ ٥ مليون درهم.

أسلوب التقييم	بالملاحظة	المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة	النطاق
طريقة العائد	عائد الإيجار السنوي المقدر السائد في السوق	عائد الإيجار السنوي المقدر السائد في السوق	٧,٦ - ٨,٧ مليون درهم
		العائد	٨,٥% - ٩,٥%
		مستوى الإشغال	٩٥% - ١٠٠%

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تابع)

١٩ قياس القيمة العادلة (تابع)

تحويلات بين الفئات

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني من مستويات قياس القيمة العادلة، كما لا توجد أي تحويلات من أو إلى المستوى الثالث (٢٠١٧: لا شيء).

٢٠ دعاوى قضائية

تعد المجموعة طرفاً في إجراءات ودعاوى قانونية مختلفة ناشئة في سياق العمل الاعتيادي. وحيث إنه لا يمكن التنبؤ بنتائج هذه الإجراءات والدعاوى على وجه التأكيد، فإن إدارة المجموعة لا تعتقد بأنه سيكون لهذه الإجراءات والدعاوى أي تأثير سلبي جوهري على المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة إذا لم يتم الفصل فيها لصالحها.

٢١ الأرقام المقارنة

لقد أعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة عند الاقتضاء لكي تتوافق مع سياسات العرض والاحتساب المطبقة في هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة.